

آثاره في قوة عيون ذوي الرتبة بتدقيق مسائل الصلاة في

ق ٥٠ ع الكعبة ، تأليف حسن بن علي العجيمي سنة ١١١٣ هـ
كتبه المؤلف سنة ١١٠٩ هـ

٢٠ ق ٢٨ س ٢٢ × ٥٥ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

الأعلام ٢ : ٢٢٣ هدية العارفين ١ : ٢٩٤

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي أ - العجيمي ،
حسن بن علي ١١١٣ هـ . ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ

قوة عينون ذوي الرتبة بتدقيق مسائل الصلاة في الكعبة
تأليف العلامة المحقق البحر المدقق

حسن بن علي العجمي الحنفي رحمه الله تعالى

واجول ثوابه وأكرم ما به

امين

م

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب قوة عينون ذوي الرتبة الرقم ١٠٥٤

اسم المؤلف حسن بن علي العجمي

تاريخ النسخ ١١٩٠ هـ

عدد الأوراق ٩ القياس ١٠٥٤

ملاحظات ٥١٦٩

٥١٦٩

الحمد لله رب العالمين على جميع نعمائه والشكر له سبحانه على خزيه
 الاية والصلاة والسلام على سيد المرسلين جسيده محمد وعلى
 جميع الوصية وذريته وتابعيه وحزبه وسائر اهل بيته
 اما بعد فانه لما وقع في اوائل سنة تسع بعد ما يده
 والف من الهجرة النبوية ترميم في سقوف البيت الشيعي الذي
 هو مهبط الرخات الالهية صلي فيه جماعة من العالمين وغيرهم
 مقدرين بامام مقام ابراهيم الخليل علي نبينا وعليه السلام
 متوجهين الى غير جهة وباب الكعبة مفتوح كما جرت بذلك
 عادة خدام الكعبة منذ ازمان متطاولة كما هو في بعض كتب
 التواريخ مشروح وكان من جملة من صلي فيها مقتدى ابا الامام
 القائم خواجه قاي بيت الله الحرام مولانا الشيخ عبد المعطي
 الشيباني وامير الدوا السلطاني ببندر جده الذي هو افضل
 تغريد وملا بطته العطا الوحي فجا بعض اصحاب الامر اليه
 واخبره بان تلك الصلاة ليست بصحيحة لديه فاضطرب فضلا ملة
 في ذلك فمنهم من وافق ذلك المخبر ومنهم من خالفه ومنهم من
 توقف فيما هناك فارسل الى مولانا الشيخ عبد المعطي الشيباني
 كتابا من مكة الى الطائف وانا حينئذ به بدمشق مني الجواب
 عما اختلف فيه والاعلي في كتابه ما يظهر لي فيه فاستطفت
 التاجي عنه ولا قدرت على الاعتذار منه فاستغفرت بالله تعالى
 على موافقة صواب الصوت وطالعت كتب كثيرة لتحقيق الجواب
 فظهر لي من فحواها وجه الصحة في تلك الصلاة وكنت ما كنت
 الله تعالى علي بخط ما كنت اظن ان يحرك احد بمخالفة فاه
 فكتب الى الشيخ عبد المعطي حفظه الله بقبول كل من رآه
 فحمدت الله تعالى كثيرا على ما انعم وعلم عبده من علم عالم
 يكن يعلم فبعد مضي مدة جاني مكتوب من صاحبنا الشيخ
 يوسف السامي وفي طيه رسالة الفها الحكم على تلك الصلاة
 بالفساد فنظرت فيها فاذا بها قد استلست علي ما يوجب النصيحة
 في الدين والشفقة عليه لكونه من اصحابي المكثرين

ان ايبين ما فيها من العدول عن طريق الرساود فسودت بعض
 الاوراق لذلك البيان ثم غلب علي ما جرت به عادة في
 من رمي مسوداتي في زوايا الهجران اياها النحول ورغبة
 في ان يقين الله عز وجل ليخود لك المقول فبلغ ما كتبته بعض
 اصحابي المختصين في اختصاص الولد بابيه وطلب مني تبين
 تلك المسودة ليتكشف له الحق فيما توقع فيه فاستخفيت الله
 تعالى في ذلك ورغبت اليه من فضله في سلوك احسن المسالك
 فقدمت ما حضر في ذهني من ذلك الجواب الذي ارسلته
 سابقا لان صورته غابت عني وعقبته ببيان حاصل ما في
 تلك الرسالة علي وجه الاجمال ورددته بالاعبار عليه من واقع
 المقال وختمت ذلك بالابد من الشبهة عليه من تلك الرسالة
 مغمضا عما يحسن عدم الاعتراض عليه مما يتعلق بعلوم اللسان
 اذ قلما تخلوا عنه مقال وما رايت مجموع هذا قد اشتمل علي
 فوائد كثيرة يعز وجودها كذلك مجموعة وانصل بغير ايد
 شوارد غير مقطوعة عواد صلايتها عن المنصف ولا ممنوع
 خجلي ان اسميها قرة عيون ذوي المرتبة بتدقيق مسائل
 الصلاة في الكعبة والله المسؤول من فضله بجاه جسيده محمد
 بنی الرحمة ان يجعلني في ظاهري وباطني موقدا بنور التوفيق
 والتحقيق وان يجعلها خالصة لوجهه تافعة لمن نظر فيها
 بعيني الانصاف والتدقيق وهذا وان ذكر حاصل ذلك
 الجواب مع زيادة عليه تكميلا للمفادة وافادة منصفة اليه
 توضيلا للمفادة فاقول نعم تصح تلك الصلاة لان
 تلك الصلاة قد استجمعت جميع اربط الصحة فيها وكلما كانت
 الصلاة كذلك فهي صحيحة بيان صحة المقدمة الاولى كون الواقع
 في الخارج كذلك وذلك لان اربط الصحة المراد منها ما هو عام
 من الشرايط الاتي بيانها وانتفاؤها عنها كلها مفعولة
 ولو اخذنا في تفصيل بيان فقد ها بعدد ها واحدة واحدة
 لطال المجال والبيت تكفيه الاشارة وبيان صحة الثانية
 كونها منصوفا عليها في كلام علما ينافقد ذكر وافي ادلة



صحة الصلاة في الكعبة فرضا ونفلا بجماعة او لا مانع ولا هذه
الصلاة تمت شروطها فجازت كمن صلى خارج البيت في المسجد
انتهى من غاية البيان وعنه من شرح الهداية والكثير ونظرة
والمواهب وغيزها مما يطول بعد اعادة فوجها اذا كانت
المقدمتان صحيحتين واجبت التسليم ان يتخير المطلوب وهو
ان تلك الصلاة صحيحة ويستفاد حكم احتجتها ايضا من اعلى
مفاهيم الموافقة المسمى بفجوي الخطاب ولحن الخطاب وهو
ما يكون الحكم في المسكوت عنه اولى من المذكور به كحرمة الفرب
فانه اولى بها من التافيق المنصوص عليه في قوله تعالى
ولا تقل لها اف وما نحن فيه من صورة السؤال كذلك كما يعلم
من التعليل الذي ذكره الملاحض في الدرر والغرر في باب
الصلاة في الكعبة حيث قال اقتدوا من خارج بابها فبها
والباب مفتوح جاز اقتداوا لان وقوف الامام فيها وبها
مفتوح كوقوفه في المحراب في سائر المساجد انتهى ومثله
في البحر الرائق والبحر الزاخر والحر العميق والنهر الفائق وواف
من شرح نظم الكفر للشيخ علي المقدسي والتبيين للزبيدي
وشرح النقاية للشهيد والقاسمستاني وغيرها من كتب كثيرة
وقفت عليها ويطول ذكر اسمايها وفيها كلها دلالة على صحة
الاقتداف في هذه المسئلة بالاولى فان وقوف الامام في المحراب
مشبه به وقاعدة التشبيه ان المشبه به اعلى من المشبه
واعرف منه في وجه التشبه وهو الوجه الجامع بين المشبه
والمشبه به في الحكم كما تقرر ذلك في علو البلاغة فيكون
وقوف الامام خارجها اولى بالحكم وهو صحة ان يقتدي به
من كان داخلها اولى به صراحة عند العقل السليم وهذا
يتضح بقدر المقدمة المحذوفة من قيام التعليل على ما سمعته
من شيخ بل وشيخ ائمة المعقول والمنقول بالحرمين والمغرب
مولانا وسيدنا الشيخ عيسى بن محمد بن محمد المغربي الحنفري
الثعالبي حيث قال سمعنا الله به ان التعليلات الفقهاء

اقسمه

اقسمه منطقته حذفت احدي مقدمتيها الوضوح لاننا ح
المطلوب من الحكم الفقهي في قوله لان وقوف الامام في المنزلة
قياس مركب من مقدمتين هكذا لان وقوف الامام فيها وبها
مفتوح شبه بوقوفه في المحراب ووقوفه في المحراب يصح الاقتدا
به فينتج المطلوب وهو وقوف الامام فيها يصح الاقتداف به
واذا نظرت الي ان وجد التشبه عدم اشتباه حال الامام الو
على المأمومين تبين لك اولوية الواقف في المحراب بحكم صحة
الاقتداف من الواقف في الكعبة فيكون الحكم اولويا للحاكم
من كونه الامام في حال وقوفه في المحراب بعد جلالا من التشبه
بالموكان واقفا في الكعبة فينبغي ان هذا اولوية مسئلة
السؤال بالصحة تكون الامام واقفا في المحراب خارج الكعبة
من مسئلة ما لو اقتدي خارجها بامام واقف داخلها وهذا
هو المطلوب وبالله التوفيق ويظهر بهذا اوجه ما سياحت
من ان سكوت علمائنا عن مسئلة السؤال لكون الحكم فيها بالصحة
اظهر والعجب من توقف في صحة الاقتداف فيها مع ان الموانع
منها كلها منتفية عنها والمبادر الى الاوهام البعيدة عن
الافهام قيامه فيها من تلك الموانع اما اختلاف ملاح
الامام والمقتدي او اختلاف مكانيهما او وجود حائل بينهما
بحيث يمنع من الوصول اليه او اشتباه حاله عليه او تقدمه
عليه في جهته وكل من هذه الوجوه كباقي الموانع منتفان
الفرق ان صلاتهم متحدة بكونها ظهرا او عصر او قتيين ولا حائل
بينهما الانتفاء بالفتح باب الكعبة ولا اشتباه لكون الامام
بسريره ومسعى ولم يتقدموا عليه لان توجههم الى جهة غير جهة
والكعبة مع المسجد بفتح واحدة او في حكمها عند انفتاح
بابها وليس ارتفاعهم عليه مانعا من صحة الاقتداف في المحراب
الرضوي ولو كان الامام على سطح المسجد والقوم على الارض
او على عكسه فينبغي ان كان عليه باب وقفت يصح الاقتداف
والا فلا كما في الحاريط وقيل ان كان لا يشبهه عليه حال امامه
صح ولا فلا انتهى وفي المنع فان كان الحاريط كبيرا وعليه باب

مفتوح او ثقب لو اراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يستند عليه
 حال الامام سماع اوردية صح الاقتراف في قوله وان كان بابا
 مسدودا وعليه ثقب صغير لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه
 ولكن يستند عليه حال الامام اختلفوا فيه ذكرتمس لامة
 الحلوا في العبرة فيه هو كمال اشتباه حال الامام وعدم اشتباه
 لا يمكن من الوصول الى الامام لان الاقتراف متابعه ومع
 الاشتباه لا يمكن المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عاتية
 رضي الله عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم كانوا
 لا يتمكنون من الوصول اليه بحجة عاتية رضي الله عنها ولو قام
 على سطح المسجد واقتدي بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل
 ايضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يستند عليه حال الامام
 صح الاقتراف ايضا فان استند عليه حال الامام لا يصح وكذا
 لو قام في الميزنة مقتديا بامام في المسجد انتهى المقصود
 نقله وفي خزانة الاكل لو اقتدي في اقصى المسجد الجامع بالامام
 في المقصود لم تكن الصفوف متصلة جاز عند بعض المتأخرين
 دون بعض الا ان يكون لو نظر اليه ناظر ظن انه مقتدي بامام
 المقصود فيجب ان لا يعاقب انتهى وفي الاشياء واختلفوا
 في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يستند عليه حال اما
 انتهى وبهذا تبين ان تقييد خلاخس وغيره الصحة بالفتح
 الت في قوله والباب مفتوح تصحيح على القول باشتراف
 او تكون صحة الاقتراف فيها بلا خلاف اولان اتحاد الكعبة
 بالمسجد في البقعة انما يكون اذا كان بابها مفتوحا اولان
 العلم بحال الامام قد يتوقف على انفتاح كما قال شيخنا
 في الحارة الشيخ حسن الشافعي في كتابه امداد الفتح
 ولعل اشترافا فتح الباب ليعد انتقال الامام بالنظر فلو
 انتقالاته بالتبليغ والتبليغ لا مانع من صحة الاقتراف
 لعدم امانته منه انتهى ولا حذر هذه الامور حذف هذا القيد
 من الوجيز كما يعلم من السراج الوهاج والبحر العميق ومن ثم يعلم

ايضا

ايضا ان الصحة في مسئلة السؤال متفق عليها فان كلاً من الحائل
 والاستتابة غير موجود وهذا لان بفتح الباب انتفت الحيلولة
 البتة لا يقال هذا الجواب المأخوذ من المفهوم الاخر في الواقع
 الواقع عند المنقول من مفت مجتمعة عليه من قبل السلطات
 الذي ولاه او مستفت لا يظن قلبه الا به ولا سيما الا عنه
 لان نقول المنقول اما ان يكون لفظ الادعاء النص بحد
 الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والاشارة ونسبته
 الشافعية وغيرهم المنطوق لدلالة اللفظ فيه على معناه
 في محل النطق او يكون دالا باشارة النص كما في قوله تعالى
 وعلى المولود له فانه اشارة الى ان النسب للابا او يكون
 دالا بدلالة النص ونسبته الشافعية وغيرهم فمفهوم
 الموافقة وهو عندنا ما دل عليه النص بواسطة معناه اللغوي
 فقوله تعالى فلا تقل لها اني مفيد حرمة الضرب والشم
 بدلالة فان التافيق اسم لفعل بصورة معلومة ومعنى
 مقصود فالصورة المعلومه هي اظهار السكامة بالتلفظ بكلمة
 ان والمعنى المقصود هو الا بياق النص قد افاد بمعناه الضمعي
 حرمة التافيق وبمعنى معناه حرمة نحو الضرب والشم واما
 ان يكون دالا باقتضاء النص وهذا اخر الوجوه الاربعه لا راجع
 الى اللفظ من حيث دلالة ثم حكم الدال بدلالة النص فاداة
 القطع لا سند ثابت بها الى المعنى المفهوم من النظم لغة
 فيقدم على خبر الواحد والقياس وعلى هذا فدلالة لفظية
 لا مدخل للقياس فيها الفهم من غير اعتبار قياس وقد وافق
 امتنا على هذا جماعة من العلماء كالقراني والامدي الا ان بعضهم
 قال الدلالة عليه حينئذ مجاز من اطلاق الاخص على الاعم
 فاطلق المنع عن التافيق وايد المنع من الايد وقيل نقل
 اللفظ الدلالة على الاعم فاداة لا على الاخص لغة اذا علمت
 هذا تبين لكان اخذ الجواب من عبارة الدرر وغيرها بالنظر
 الى التعليل المذكور فيها هو من قبيل المنقول لا كلفظ
 المنقول في ذلك التعليل عن علمائنا ينادي على الصحة في مسئلة

للم
 ~ المفرد



السؤال ثم ان دلالة عليها قطعية لقولهم ان دلالة النص قطعية
 الدلالة فلا يمتري بعد هذا البيان في الصحة الاجامد الفكر
 بلبيل الطبع فاسد النظر ثم ان ذلك المصنوع لا يجد مستند
 يشبهه اقوي من مفهوم المخالفه المدلول عليه بقوله التخصيص
 قد يدل على التخصيص فهذا قابل ذلك المفهوم بمثل فان
 عبارة الدرر وغيره مع قطع النظر عن التعليل تدل على الصحة
 ايضا كما سيأتي فيساقطان مع ان ذلك المفهوم الذي استند
 اليه يجب ان لا يحد بوجود مفهوم الموافقة الذي دل عليه
 التعليل على ان ثمة ما هو اظهر من مفهوم الموافقة في كونه
 منقولا اطلاق عبارة الولو الوجه حيث قال فيها المقتدي
 اذا كان بينه وبين الامام حائل جاز اتصاله بهذا اذا
 كان الحائط قصيرا بحيث لا يمنع الوصول الى الامام الى اخر
 عبارته ومحل الشاهد فيها اطلاق قوله المقتدي فانه
 شامل لما اذا كان المقتدي والامام خارج الكعبة وبينهما
 حائل او احدهما في الكعبة والاخر خارجها والكعبة حائل
 بينهما من غير اشتباه وتحت هذه صور ان احدهما الصورة
 المنقولة عن الدرر وغيرها والاخر في صورة السؤال بل تحت
 ذلك الاطلاق ما لو اجتمعوا مع امامهم في الكعبة وانفق وقوا
 حائل بينهم وبينه فيها كالسقف او نحو خشب من صور عاريا
 عمارتها من غير اشتباه في الوجوه كلها ثم لو فرض وجود
 من يبلغ في الجود الى حد انه لا يرى الاطلاق صلبا لا خاليا
 منه فليرجع من قريب الى البحر الرائق السهل المراجعة لوليت
 قوله صنفه فيدور حول الاطلاق كذا ثم تذكر فيه فلعلمه عند ذلك
 يتخل جامدة ولقد اكثر صاحب النجاشي من بيان اطلاق الكثر
 حيث اني سمعت بعض من يدعي لفقه يقول ليس للبحر
 من يدعي غيره من الشيوخ الا بقوله وسهل باطلا فده واما
 شرح النجاشي للفتاوى في فقيه من الاستخراج بالوجوه
 الاربعة المارة ما كان متعين في مقتضى الاذكياء فهو حقيق
 بتسميته جامع الرموز وكل ذلك من قبل المنقول الامن

البحث

البحث والمفتول كما لا يخفى على من له الامام بذلك المقام ثم اني
 لو تصدقت لنقل كل ما دار على الصحة في مسئلة السؤال
 من عمومات واطلاقات لطال المجاز وفيها من كفايه
 المنصف اللبيب ومن لم يكن بها تين الصفتين لا ينفع فيه
 ولا صغار التذريب وحسبي الله العلي بما يحب وهذا
 او ان يريد محصل ما في تلك الرسالة من الشبهة بقول
 تناسب مقام الخطاب لمن انتبه فاقول اخفا على من يخفى
 بعين الانصاف كما التمس ذلك مولفها من النسخ فيها
 ان مدار قوله بالبطلان على شبهتين احدهما انه قد نصوا
 على الحكم بالجواز في مسئلة ما لو اجتمع الامام والمامون من
 داخلها وما لو اجتمعوا كذلك خارجا وما كان الامام داخلها
 والقوم خارجها وتخصيصهم هذه الصورة الجواز ذلك
 على نفيه عما سواها وهو الصورة المسولة عنها وقد قال علما
 ان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفيه عما سواه فيكون الحكم
 فيها عدم الجواز ثانيا بينهما انه قد ذهب الامام خواهر زاده
 للصحة من ضل في الدعوى وظهر له وجود امامه وقوله
 هذا يدل على ان جهة الموت هي جهة امامه وهو من اخر
 عنه رتبة ويلزم من كون جهة الامام والمامون في الكعبة
 متحدة ان يكون الكعبة متحدة الجهات فينسب عن هذا
 الحكم بفساد صلاة مسئلة السؤال لان الموتير فيها اقرب
 لجهة امامه منه فيكون متقدما عليه فلا يصح صلاته
 ولينسب في دفع هاتين الشبهتين بعون الله تعالى وتوفيقه
 للصواب فاقول اما دفع الشبهة الاولى فمن وجوه الاولى
 ان ما ذكر من دلالة التخصيص هنا على نفي الجواز في مسئلة
 السؤال ممنوع بان ذلك التخصيص مقتضود فان تلك
 الثلاثة الصور لم يقتصر فيها على الجواز حتي يثبت
 نفيها في مسئلة السؤال بل ذكر في صورة اجتماع
 الامام والموتير في الكعبة صور جوار وفيها استراة انشا
 تعالى موضعها كما اتفق ذكره في صورة اجتماعهم خارجها

مفت
 ب
 2
 اذا

ونا

كذلك فان من كان في جهة الامام وهو اقرب اليها منه لا يصح
صلاته وذكرها فيها اذا كان الامام داخلها والمام خارجها
الجواز مشروط بانفتاح الباب ومفهوم الشرط بعيد الفساد
لو كان مغلقا فبين بهذا بطلان دعوي ان هذه الصور الثلاثة
مخصوصة بالجواز فاصححت السببه الحامله على الحكم بالبطان
في مسئلة السؤال الثاني انه لو سلم وجود ذلك التخصيص فهو
من مفهوم المخالفة وهو ان يكون حكم السكوت عنه مخالفا
للمنطوق وقد اختلف في كونه حجة وتوضيح مقام الكلام فيه
بان تعلم انه قد اتفق علماء ونا على انه ليس بحجة في خطاب الشارع
فلا يستدل بما كان منه في الكتاب والسنة واما ما وقع منه
في الروايات عن الامام كروايات ظاهر الرواية وروايات النوازل
كرواية الحسن وابن سماعة وابن عصفه فذهب صدر السنية
الى انه لا خلاف في كونه حجة وصنيع غيره يمنع دعوي الاتفاق
بل يدفعه ايضا ما نقله القهستاني عن اجارة الزاهدي انه
غير معتبر لعدم اختيار حجة جماعته لكن قولهم ان نصوص المجتهد
بالنسبة الى مقلديه كنصوص الشارع بالنسبة الى المجتهد وما
ذكره ابن الساعاتي في البديع كغيره من الادلة المانعة من
حجبه المفهوم يؤيد ما ذكره الزاهدي واما ما وقع منه في كلام
الناس ومن ذلك عبارة المصنفين في ظهور ظاهر فقالت الاشباة
ما نصه لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر
المذهب كالأدلة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز
الاحتجاج به فذلك خلاف ظاهر الرواية انتهى والى ما ذكره
محمد مال الخصاف في كتاب الحيل والطر سوسي حيث قال
يجوز في التصانيف وفي كلام الواقفين قال السيد الخو
في حاشية الاسباه وانما كان المفهوم حجة عندنا في الرواية
دون النصوص لان المفهوم فيها ليس بمقصود بخلاف كلام
الاصحاب فانه فيه مقصود فيكون حجة فيه وهذا هو الفرق
بينهما وانه قد خفي على كثيرين فاخفظه واعتقظ به
كذا في الزهر البادي على فصول العمادي معزيا الى مولانا

عبد البر بن السخنة انتهى واقول اما ان مفهوم المخالفة غير مقصود
من كلام الشارع فهو كذلك نص عليه في المرقاة زاد في حاشيتها
فقال وانما هو امر يعتبره علماء البلاغة انتهى وهو في معني
ما ذكره المحقق السعد التفتازاني في حاشية الشرح العنبري
من ان قول الحنفية بان الاستثناء من النفي ليس اثباتا
وبالعكس ليس الالكون اللفظ غير دل عليه قصد الانفي انها
منه انتهى واما دعوي انه مقصود لغير الشارع فمحل توقف كيف
وكلام الله ورسوله في اعلاطبقات الفصاححة والبلاغة
فلو قيل بكونه مقصودا فيه لكان اولي من ان يقال ذلك في
كلام الناس فلو قيل الفرق بينهما هو الاستفاد من شرح المنار
لابن فرسته حيث قال ان قول العلماء بالتخصيص في الرواية
يوجب نفي الحكم عما عداها انما هو حيث يعلم انه لو لم يكن المنفي
مخالفا في الحكم لما كان للتخصيص فائدة اذ الكلام فيما اذا
تذكر فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول صلى الله عليه وسلم
فانما وقي جوامع الكلام فاعلمه قصد فائدة لم يذكرها انتهى
وبهذا يتبين ان مفهوم المخالفة في التصانيف وهو المناسبات
الكلام مختلف في حجته وبالمختلف فيه في التصانيف وهو المناسبات
مقام الكلام مختلف في حجته وبالمختلف فيه لا ينتهض المطلق
لسهولة دفع الخصم له الثالث انه لو فرض كونه متفقا على حجته
فانما يتم به الاستدلال لو كان كليا لكنه ليس كذلك فقد قال
القهستاني الحق انه معتبر الا انه لا كلف كما في حدود
النهاية انتهى وهذا لان ما كان من المؤلفات المختصرة كالمشهور
وبعض الشروح فيظهر ان سكوتهم عن بعض المسائل كرواياتهم
الاختصاصا وما كان من المستوطات فسكوتهم عنها لو صنفها
ما ذكره فلا يتأتى فيها ما قيل ان التخصيص يدل على التخصيص
لان المقام يتقرر بما في تلك الأدلة ومن هذا مسئلة السؤال
فان سكوت ارباب المشهور والشرح عنها لا أحد هذين الامرين
بل كليهما كما هو كذلك في المسئلة المقابلة لها وهي التي نص
عليها في الدرر وتبعه صاحب التنوير فسكوت ساير ارباب المشهور

عنها المختصر القدوري والكنز والمختار والجمع والبداهة والوقاية
وانتقاه والمكتفي ومواهب الرحمن التفتا بما علم من كلامهم في باب
الامامة من احكام القدوة فانه يفيدها ولذا اعترض بعض المحققين
على الدرر بانها ليست من باب الصلاة في الكعبة وانما هي من باب
القدوة يعني فكان السكوت عنها اكتفا بما ذكرتم ان نسب بمقام
الاختصار الذي يقتضيه المتن وذكرها هناك ان قصد التنوير
بذكرها لكونها مما اعقلها اصحاب المتن فتبين بهذا ان
اقتضاهم على صورتها في الاجتماع في الكعبة وخارجها لا يدل على في
الجواز عن مسيلة الدرر ولا عن مقابلتها الرابع انه لو سلم كون
ذلك المفهوم كلياً فليس بحجة في بقى الجواز عن مسيلة السؤال
الا لو كان مشتملاً على شرط مخيطة لكنها مفقودة منه فليس
بحجة قال في المرقاة وفاقاً للبديع وغيره وقد ذكر والده شروطاً
منها ان لا تظهر اولوية المسكوت عنه بالحكم او مساواته فيه
والاستلزام بنبوت الحكم في المسكوت عنه وكان مفهومه موافقة
لا مخالفة ومنها ان لا يكون خارجاً عن الغلب لمقتضى ما قبل
وربما يبكم اللاتي في جملتهم فان الغالب كون الربايب في الحجر
فالتقييد به لذلك لان حكم اللاتي ليس في الحجر بخلافه انتهى
المعصود نقله وكل من هذين الشطين منقذ فان مسيلة السؤال
اولي بنبوت حكم الجواز فيها فان مفهومه الموافقة المتفق على
حجته بين العلماء حتى عند نفاة القياس ان عليه كما مر وايضا
فالسكوت عنها لو لم يكن ثمة ذلك المفهوم لموافق اقتضاه
على مقابلتها وهو المذكور في الدرر وغيره لكون الغالب ارتفاع
الامام على القوم حتى في زمن الصحابة فقد اخرج ابو داود في سننه
ان حذيفة ام الناس في المداين علي وكان فاقه ابو مسعود
بقبضه فحذبه واخرج ايضا عن عمار بن ياسر انه امر الناس
بالمداين علي وكان يصلي عليه والناس اسفل منه فتقدم حذيفة
فاخذ علي يديه فاستباده عمار حتى انزل حذيفة الى اخر الحديث
الخامس انه لو كان ذلك المفهوم مستوفى في الشرط فهو معارض
مفهومه الوصف من مفهوم مخالفة من عبارة الدرر وغيرها

مع قطع النظر عن التعليل فان قوله اقتدوا من خارج بامام
فيها والباب مفتوح جاز اقتدوا وهم انتهى مفهومه هكذا يقتدوا
من خارج بان اقتدوا من داخل بامام ليس فيها والباب ليس
بمفتوح لا يجوز اقتدوا وهم مفهومه القيد انه لو كان الباب
مفتوحاً كما هو صورة السؤال جاز اقتدوا وهم وهذا ظاهر
لا غير عليه السادس انه لو سلم ذلك التخصيص من تأخير
هذا المفهوم المعارض لوجود من يحج له عليه فتم ما هو
مقدم عليه وهو الاطلاق المذكور في الولو الجية كما تقدم وتقدم
الاطلاق على مفهوم المخالفة غنى عن البيان لوضوحه فلا يظلم
بذكر وجهه واما دفع الشبهة الثانية فمن وجوه ايضا احدها
ان خواهر زاده ما علل القول بنبوت اليد كاستيذان انسا الله
لغايه ويكتفي فيه ان يقال لان الامام موم وان تقدم على امامه صورة
فهو متأخر عنه رتبة فزيادة ان جهتها متحدة مطلقاً دعوي
باطلة لا يرضاها خواهر زاده نائيه كما انها لو سلم توقف التعليل
عليها فذلك التقدم الحكمي على الامام عند ادعائه اقرب الى جهة
منه لا يضر انه متأخر رتبة والتاخر الرتبة لا يؤثر معه التقدم
الحقيقي فالحري ان لا يؤثر التقدم الحكمي كما هو ظاهر بالشها
ان دعوي اتحاد الجهة في الكعبة انما نسأ على قول خواهر زاده
بالصحة في تلك الصورة على زعم صاحب الشبهة مع اعتقادي
براءة خواهر زاده منها لما ذكره في النهاية شرح الهداية حيث
قال واما من كان ظهراً الى وجه الامام فهو وان استقبل القبلة
الا انه معرض عن متابعة الامام كالابن يقوم بين يدي الاب
وظهر الى وجه الاب لا يكون مقبلاً على خدمته وطاعة منه فلذا
هذا الذي استوسط شيخ الاسلام وحاصله ان من صلى في خوف
الكعبة مقتدياً بالامام فلا يجلو عن اوجه اربعة اما ان كان
وجهه الى ظهر الامام فهو جائز سواء كان في خوف الكعبة او في غير
او وجهه الى وجه الامام فهو ايضا جائز الا انه يذكره استقبال
الصورة كذا ذكره شمس الامة الخبي في المبسوط وعلل
في الايضاح وقال ينبغي لمن واجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام

سنة احتراز عن التشبه بعدد الصور او كان ظهري الى ظهر
 الامام فهو ايضا جائز لكون كل جانب قبله يبين فلم يكن هذا
 معتقدا للخطا في صلاة امامه او كان ظهري الى وجه الامام
 فانه لا يجوز لتقدمه على امامه واما اذا كان يمين الامام
 او يساره فهو ايضا جائز وهذا ظاهر انتهى فبين بهذا ان
 اتحاد جهتي الامام فيما اذا جعل ظهري الى وجه الامام امر
 من لوازم التقدم على الامام فهو مفسد كالنقص بطلان
 ما نقله ملا مسكين واما من زعمه بالتعليل فهو كالمطلان
 لانه جعل التقدم الذي كافي في صحة الاقتداء وهذا امر
 يوافق عليه احدنا فكذلك الزاعم ونقول ففتر هذا القائل
 من سائر العلماء من ايمنا وغيرهم على بطلانها فيجب ان يكون
 الصلاة في مسئلة السؤال صحيحة عندهم لان الجهات في الكعبة
 ليست متحدة كما يشهد به الحسن ولا يخفى على الذي المنصف
 ان هذه المسئلة او هي من بيت العنكبوت ولولا ان السكوت
 عن دفعها رما اوقع في نفس المغيب العجز عنه لقولها كانت
 حقيقة بالاهمال والحمد لله الكبير المتعال وهذا اوان الكلام
 على بعض ما في تلك الرسالة مما عسى ان يكون الكلام فيه نوع
 منفعة ببيان ما فيها من الفساد ولا ينبغي كل ما خرج
 لوجهات انها سهام الانتقاد التي ليست زجود ذلك فاقول
 قوله واجتبه المتوقفون بعدم ذكر الائمة العظام لهذه الصور
 الا قول حاصل هذا اما تقدم في شبهة ان التخصيص يدل
 على التخصيص وقدم في دفعه ما فيه كفاية الا اننا نقول
 هذا وحده بما يكفي في التوقف بل حال المتوقف متردد بين ان يكون
 مفتيا وقد سئل عن صريح المنقول فحقه ان يقول اقف عليه
 او يكون قد سئل عما يظهر له ولو باطنه من عبارة ايمتنا
 فحقه ان يقول قد تعارض عندنا ما اوجب توقفه فان سكت
 عن هذه المسئلة وذكرهم حكم الجواز في غيرها يدل على المنع
 فيها وعبارة الدرر وغيرها تدل على الجواز فقد قرر صاحب
 الرسالة في بيان حال المتوقف بل لخطا في تعبيرة بقوله واجتبه

المعتمدين

فان

منه

فان الاحتياج يقتضي الجزم كالوقوف قوله واجتبه المميز
 بصحة الاقتداء في الجملة وهو من البيت اجماعا الى اقول سياقي
 ان شا الله تعالى فيه كفاية لتصحح الاحتياج ووقع الاحتياج قوله
 واجتبه المماثلون بتقدمهم على الامام في الصورة المذكورة في
 السؤال وهو مبطل اجماعا اقول بقول يقدم ان دعوى تقدمهم مبني
 على ان الكعبة متحدة الجهات وان المقتدي فيها اقرب اليه جهة
 امامه منه فيكون متقدما وسياتي في كلامه اولا ما يدل
 على ان هذا يبني على قول خواهر زادة بصحة من جعل ظهري
 الى وجه امامه في الكعبة وهذا مدقوع من وجوه الاول ان هذا
 معتري على خواهر زادة الثاني انه لو قال به فخالقها القا
 بالفساد فيها لا يقولون باحاديث الجهات الكعبة فلا ياتي على
 قولهم التقدم المذكور فتكون مسئلة السؤال صحيحة على القول
 الصحيح فاسد على القول لتساقط الثالث انما ان اراد بالتقدم
 المبطل اجماعا التقدم مطلقا فحكاية الاجماع باطلة فقد ذكر
 العلامة الجلال الرمي في كتابه المعاني البدعية في معرفة اختلاف
 علماء الشيعة ما نصه مسئلة عند الساقية اذا تقدم المأموم على
 الامام لم يصح صلاته على القول الجديد وهو قول ابي حنيفة واخذ
 وتصح في القول القديم وهو قول مالك واسحاق والي ثورانته
 وان اراد بالتقدم خصوص التقدم في الكعبة واراها بالاجماع
 الاتفاق المذهبي فهو منقوض ايضا بان من صلي وظهره الى
 وجه الامام اشك في انه متقدم على امامه فقدما محسوسا
 وهو مبطل عند خواهر زادة فنظر دعوى الاجماع بسبقه
 الرابع ان صاحب الرسالة بني دعوى اتحاد الجهات في الكعبة
 على قول خواهر زادة فرب غلبها تقدم المأموم على الامام
 في مسئلة السؤال الموجب لبطلانها عند هذا المدعي فلم
 يعتبر ما ينشئ عليه قول خواهر زادة من ان العبد ليناخر
 رتبة المأموم عن الامام حتى يحسن صلاته من كان ظهري
 الى وجه امامه ولم يعتبر تقدمه الحقيقي هل هذا من صاحب
 الرسالة الامحض الزور والميل الى الهوى المضل عن سبيل الله

يلون

والعناد بالله قوله وبيان ذلك ان كون القبلة العقلية باعية
 لانزاع فيه ثنتان جائزتان اتفاقا واحدة جائزه مع الكراهة
 وهذه الصور الثلاث التي ذكرها الفقهاء واحدة ممنوعة
 وهي التي فيها النزاع اقوال ظاهر هذه العبارة ان هذه فتية
 الصلاة في الكعبة فانها التي فيها ثنتان جائزتان اتفاقا
 وهما ان يجعل الموضع وجهه او ظهره الى ظهر امامه وواحدة
 مع الكراهة وهي ان يجعل وجهه الى وجهه والرابعة هي التي
 فيها النزاع بين خواهر زاده والجمهور وهي التي يجعل الموضع
 فيها ظهره الى وجه امامه وفي تسمية هذا بيان الجدية
 لصحة الصلاة في مسيلة السواك ظاهر ان ملائمة بينهما
 فان الصلاة في الكعبة قد اجتمع فيها كل من الموتم والامام
 داخلها ومسيلة السواك مخالفة لها مخالفة بالاقبال والجماع
 للانفراد واما تصحيح تلك الفتية الرابعة بكونها عقلية
 لانزاع فيها فاستلوا عليك انسا الله تعالى ما يتبين انه
 من قصور العقل او فساد قال ابن الصياغ في النجاة العميق
 فانضد ان الصلاة في جوف الكعبة جرم باقلا كانت مكتوبة
 وقال مالك لا تجزئ الملتففة لان المصلي فيها لا يستقبل
 جهة كان مستند بوجهه اخرى والصلاة مع الاستدكار
 الكعبة لا تجوز فيؤخذ بالاحصاط فاما في القطوعات
 فلا مفر فيها اوسع وصار كالطواف في جوف الكعبة ولذا ان
 الواجب استقبال جهة من القبلة غير عين وانما يتعين
 الجزئية قبله بالسجود في الصلاة والتوجه اليه ومشي صار
 قبله فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسدا
 فاما الاجز التي لم يتوجه اليها لم تصرف قبله في جهة
 فاستدبارها لا يكون مفسدا قال صاحب البدائع وعلي
 هذا ينبغي ان من جيل في جوف الكعبة ركة الى جهة وركة
 الى جهة اخرى لا تجوز صلاة له لانه صار مستدبرا عن جهة
 التي صارت قبله في جهة يمين من غير ضرورة وهو مفسد للصلاة

منع

بخلاف

بخلاف الناي عن الكعبة اذا صلى بالتي الى الجهات الاربع بان جعل
 ركة الى جهة ثم توجه الى جهة اخرى صارت قبله هذه
 الجهة في المستقبل وليس بجمل ما ادي بالاجتهاد الاول لان
 ما مضى بالاجتهاد لا ينعض بالاجتهاد مثله نصار مصليا في
 الاحوال كلها الى القبلة فلم يؤخذ الاجزاء الى القبلة بيقين
 فهو الفرق ثم لا يجزوا اما ان صلوا في جوف الكعبة فمطلقين
 او مصطفين خلف الامام فان صلوا جماعة متخالفين حازت صلاة
 الامام وصلاة من وجهه الى ظاهر الامام او الي يمين الامام او الي
 يساره او ظهره الى ظاهر الامام وكذا صلاة من وجهه الى جوف
 الامام ايضا الا انه بكرة لما فيه من استقبال الصورة فيسبني
 له ان يجعل بينه وبين الامام سترة واما صلاة من كان
 متقدما على الامام وظهره الى وجه الامام وصلاة من كان
 مستقبلا لجهة الامام وهو اقرب الى الحائط من الامام فلا يجوز
 وهذا بخلاف جماعة تحرروا في ليلة مظلمة واقعدوا بالامام
 حيث لا يجوز صلاة من علم انه مخالف للامام في جهته لان
 هناك اعتقاد الخطا في صلاة امامه لان عنده ان امامه
 غير مستقبل القبلة فلم يصح اقتداؤه امامه انما اعتقد
 الخطا في صلاة امامه لان كل جانب من جوانب الكعبة قبله
 يمين وقصه اقتداؤه فهو الفرق وان صلوا مصطفين خلف
 الامام الى جهة الامام حازت صلاة بهم وكذا اذا كان وجه
 بعضهم الى وجه الامام وظهر بعضهم الى ظهره لوجود استقبال
 القبلة والمنا بعة لا يتم خلف الامام انتهى وانما نقلت هذه
 العبارة بطولها لما فيها من كثرة الفوائد النافعة في دفع
 مواضع من الرسالة قلتم فكل على ذكر ان لم ابد على ذلك
 في محله فمن منا فيها ظهور بطلان دعوى ان القبلة الربعية
 عقليية وتحقق لك ذلك انسا الله تعالى هو ان تعلم ان الصورة
 الفاسدة في الصلاة في الكعبة بان يكون ظهر الموتم الى وجه
 امامه ويكون مسامتا له مع كونه اقرب الي الكعبة من جهة
 اليمنى او يكون كذلك في جهة اليسرى ويكون نصفه الى جهته اليمنى

بلغ

ونصفه الى الجهة الاخرى الملاصقة لها بان يصلي في زاوية تلك الجهة
او يكون نصفه الى الجهة اليسرى من الامام كل فقه هذه صور خمس نقطة
المعروفة بالاولى منها بل وجميع ما وقعت عليه من شرح الكفر
والقدوري والهداية وغيرهما من الكتب المطبوعة كالبدائع والمحيط
الرضوي والمحيط البرهاني وما لا يحصى من كتب الفتاوى واما الصورة
الثانية والثالثة فتعلم من شرح المنية لابن امير حاج حيث قال
ولم يجعل ظهره الى وجهه لكن مع استقباله جهته كان اقرب
اليها منه فانه لم يصح ايضا لانه حينئذ يكون مقدما على الامام
فلا يكون تابعا له فلا يصح اقتداءه به انتهى وهو صادق
بالصورتين كما لا يخفى وما الاخيرتان فتؤخذ مما جئ به
مشايخنا القاصدين على بن جابر الله بن ظهيرة المكي الحنفى فيما
كتبه على هامش شرح الكفر للعيني فقال ما يحصله كونه على خارج
الكعبة متوجها الى ركن منها بحيث يكون نصفه في جهة امامه
فان صلاته فاسدة بخلاف ما عليه قولهم اذا اجتمع اهل البيت
يقدم المخطوب انتهى وقد رأت نحوه في الحاشية للشيخ حيث
قال يتوقف فيه بعضهم يعني الشافعية وينبغي الا بطلان
تقليد المبتل انتهى واد اضر به هذا الصور الخمس في حالات
الموت من كونه قائما او قاعدا امام قائما او قاعدا بقا عدا
او مضطجعا بمثل او مستقبلا كذلك او مضطجعا كذلك يترتب له
ثلاث صور فمن ضرب ست في خمسة واما الصورة الحاشية
فهي ان يكون وجهه الى ظهر امامه او يكون ظهره الى ظهره
او يكون وجهه او يكون وجهه الى كتف الامام الايمن او الى كتف
اليسار او يكون الامام في وسط جهة من الجهات الاربع من الكعبة
والموت في احد الاركان الاربعه ويتاخر في هذه الصورة السادسة
ستة عشر صورة حاصلة من ضرب الجهات الاربع في الزاوية الاربع
فالجملة احدى وعشرون فالخمس الاولى ذكر في التنوير منها الثلاثة
الاولى والاخيرتان يعلمان من البحر الرائق بل تعلم من جميع ما بقي
حيث قال واذ جعل وجهه الى جوانب الامام وهو جائز بلا كراهة

الى وجهه

انتهى

انتهى فاذا ضربت هذه الاحادي والعشرون الصورة في احوال الموت
وهي ستة كما تقدم كان الحاصل مائة وستة وعشرون وحكم تلك
الاحوال معلومة مما ذكره علما وانما في باب صلاة المني وهذه
الصورة المخرجة منه صحيحة وفاسدة وهي مائة وستة وخمسون
فيما اذا كانت الصلاة في جوف الكعبة ويتاخر مثلها لو كانت
فيما بين السقفين ومثلها ايضا فيما لو كانت فوق السطح ومثلها
لو كانت فوق ارض الكعبة تحت السقف السفلي فيما لو فرض
كون المصلين ممن يصلي في الجوف على طريق الكرامة بخلاف العادة
فالجملة ست مائة واربع وعشرون وقد تزد يد فرض اخر وانما تحت
صلاة المضطجع في الكعبة لان المعامل بل له من جهة السفلى قبله
ففي الفتاوى الهندية ما صورته في فتاوى الجهة الصلاة في
الانوار العميقة والحيال والتلال السابعة على ظهر الكعبة جائزة
لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة محدد الكعبة
الى العرش كما في المضمرات انتهى وهذا بين بطلان دعوى
ان تلك القسمة الرباعية عقلية ببيان لا يسع العاقل رده
وبالله التوفيق وهو المستعان بقوله وذلك لا يخلو اما ان يكون
الامام ولما مودد اخلاها الى اقول في هذا الاختلاف تام لانه لا يصح
ان يكون مرجع الاشارة البيان في تلك قوله او لا وبيان ذلك
ولا يكون القسمة العقلية رباعية ولا قوله لان نزاع فيه اما
ان ذلك البيان غير منقسم الى ما بعده من الانواع فافصح
من الواضح واما ان تلك القسمة ليست بمنقسمة الى هذه
الانواع فذلك عند من عرف ان تلك القسمة انما هي للصلاة في
الكعبة والمنقسم لهذه الانواع الاربع بحيث ان يكون مطلق
صلاة المتقدمين امامهم في التي تارة يكون الامام والموت داخلها
وتارة يكونان خارجها وتارة يكون الامام داخلها فقط وبالعكس
ولو كان المنقسم لهذه الانواع هو الصلاة في الكعبة كما يفهم
كلامه لكان هذا من قبيل تقسيم الشيء لنفسه والى غيره
وهو باطل بالضرورة كما انه لا يصح ان يكون مرجع الاشارة
الى احتياج المفهوم من قوله واضح المانعون لان هذا التقسيم

انتهى

لا حجة فيه لهم فان ذلك التقدّم المدعى انما ذكر في القسم الرابع
 مبني على ما اسسه في قوله وذهب قوم الى الصحة منهم الامام
 خواهر زاده كما صرح به في المبسوط ونقله عنه ملا مسكين
 اقوله هذا نقل من وجهين الاول ان اسناد القول بالصحة
 لصلاة من جعل ظهره الى وجه امامه في الكعبة الى قوم لا سلف
 له فيه اذ لم ينقل ذلك الا عن خواهر زاده وحده الثاني ان نسبة
 الى خواهر زاده التصريح به في المبسوط زخرف من القول فانه
 ما راي المبسوط كما شهد به قرائن الاحوال اذ ليس موجعا
 في الحرفين ولا في معنى السام اذ لو كان موجودا لنقل الى احد
 الحرمين لكثرة اهتمام بعض المصنفين المكتبة به وبحسنه وفط
 رغبته فيه وليس ذكره اياه فيه يجب ان يكون صريحا فان
 الصريح كما ذكره الملاحض وغيره في تعريفة بانه لفظ ظهر المعنى
 المراد به ظهورا بينا فهو فوق الظاهر لان الظهور فيه ليس
 يتام فخرج بقوله بينا ودخل تحت الصريح ما عدا الظاهر من
 النص والضمير انتهى فقوله كما صرح به مجازفة الثالث ان قوله
 ونقله عنه ملا مسكين ففيه ايهام ان نقل صريح كلام المبسوط
 وليس كذلك فهذه عبارة مسكين وفي مبسوطه ليس كذلك فخره
 عبارة مسكين وفي مبسوط شيخ الاسلام يصح ان قلت بحرفها
 وليس فيها الا ان القول بالصحة مذكور فيه وهذا لا يجب
 ان يكون قوله نفسه فضلا عن ان يكون صريحا له بل يحتمل ان يكون
 قول احكامه خواهر زاده عن غير علماء بنا فقد حكى الزركشي الساقفي
 في الخادم ذلك القول عندهم حيث قال وذكر بعض اصحابنا
 بخبره ان انه اذا تقدم امامهم على الامام في الكعبة يجوز ان ياتي
 الرابع ان عزوه هذا القول الى مبسوط خواهر زاده قد انفرد
 بعزوه اليه ملا مسكين ولم ينقل احد من ارباب التصانيف
 المطولة من كتب الشرح والفتاوى قولاً بالجواز في صلاة
 من جعل ظهره الى وجه امامه بل كلهم متفقون على الحكم بالفساد
 فيما حكي ان صاحب البحر وغيره ممن كان من مسكين من جملة مؤلفي

شيخ الاسلام

في تاليه لم يقله في محكاية وذكر منهم كالاشارة الى بطلانه على
 ان من تتبع شرح مسكين يجد فيه ما لا يطعن معه النقل عنه فيما
 انفرد بعزوه كقول مسكين في كتاب البحر الى الاعراض عنه كما هنا
 وليد كرم من ذلك ما عثرت على بطلانه فيه من غير تتبع جميعه
 فكيف به فمعه قوله في كتاب الطهارة عند قوله من الكثرة
 او انتن بالملك وقيل ليس بظاهر فان هذا القيل لم اجد في شي
 من كتب علماء اينا ولا كتب الشافعية مع طول الفحص وكثرة التفتيش
 وسؤال الافاضل عنه ولعل اعراض صاحب البحر عن عزوه عنه لبيان
 بطلانه فما ادري اذكره فمعه من قوله في الطهارة اذا تغير
 تغيره ان فيه عندنا خلافا ففي صلاة الجلاحي انه يتجس وفي
 كتاب الاشربة انه بالتغير لا نجس فان كان ففي الرسالة المسماة
 برفع الاشربة في ماء التنبات للعلامة تراهيم بن ابي سلمة
 الملكي الحنفي وهو احد الشيوخ الذي رايته في الفقه
 ما يعلم به ان حكم المياه المتغيرة بالملك الطهارة قول واحد
 ومنه ما ذكره مسكين في كتاب الكراهية وقال بعض الناس لا بأس
 بالتختم بالذهب انتهى اذا القهستاني فقال ومن الناس من
 اباح التختم بالذهب والحديد والحجر كما في التمرقاسي انتهى وهذا
 القول قد ذكره نقيتش علي فلم اجد احدا من ارباب المذاهب
 المحجورة فضلا عن الازيعة قايلا به بل ذكر في فتح الباري ما ملخصه
 قال ابن دقيق العيد ظاهر النهي يعني في الاحاديث الصحيحة التعميم
 وهو قول الامية واستقر الامر عليه قال العاصمي عياض وما نقل
 عن ابي بكر بن محمد بن عمر بن جزم من تحنيه بالذهب فسند
 والاشبه انه لم يبلغه السنة فيه والناس بعدة مجموعون على خلا
 ولذا ما رور فيه عن جناب وقد قال له الهيا ابن مسعود
 اما ان لهذا الخاتم ان يلقي فقال انك لن تراه على بعد اليوم
 فكانه ما كان بلغه النهي فلما بلغه رجح وذهب بعضهم الى ان السنة
 للرجال مكروه كراهية تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الدرر
 قال ابن دقيق العيد هذا يقتضي اثبات الخلاف في التحريم وهو
 يناقض القول بالاجماع على التحريم ولا بد من اعتبار وصف كونه

1

خاتمته قال في الفتح التوفيق بين الكلامين ممكن بان يكون
القبيل بكرة همة التزكية انقدض واستقر الاجماع بعد علي الترخيم
وقد جاء عن جماعة من الصحابة ليس خام الذهب من ذلك
ما اخرج ابن ابي شيبة من طريق محمد بن اسماعيل انه راي ذلك
على سعد بن ابي وقاص وطائفة ابن عبيد الله وصهيب وذكر
اوسبعة واخرج ابن ابي شيبة ايضا عن حذيفة وعن جابر
بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحوه من طريق حمزة بن
ابي اسيد قال نزعنا من يد ابي اسيد حاتم من ذهب واخرج
ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي السرف قال راي علي الراحماتا
من ذهب هذا مع انه روي حديثا للنهي المتفق على صحته عنه
فيجمع بين روايته وفعله اما بان يكون حمل النهي على التزكية
او فهم الخصوصية له كما يدل على هذا ما وقع في رواية احمد كان
الناس يقولون للبراء لم تتختم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر لهم انه صلى الله عليه وسلم لم يفسم قسما
فالبسنية فقال ليس ما لك ساك الله ورسوله ثم يقول كيف
تأمروني ان اضع ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البس
ما لك ساك الله ورسوله انتهى فلم يبق لقوله قال بعض الناس
محتملا الا ان يكون اراد به بعض اولئك القائلين وقد علمت
انه ليس قولا الا لبعض المتقدمين من الصحابة والتابعين
وانه قد انعقد الاجماع على حرمة كيف يليق بمن وقف على مثل
هذين الموضعين في عبارات مسكين ان يعتمد على انفراد ابيه
قوله وذلك لانه في معنى من وجهه الى ظهور الامام وهو
متاخر رتبة اشار اليه في المتن اقول فيه مواخذة من وجهين
الاول ان في كلامه ايها ان ذلك التعليل من كلام خواهر زاده
او مسكين وليس كذلك بل هو من عند ياتيه وكان خفا ان يقول
ولعله معلل بان الخ الثاني ان هذا التعليل منقوض بان
لو اعتبر التأخير الذي في الامام لم كان تقدمه على الامام
غير مبطل لصلاته لا في الكعبة ولا خارجها والتالي باطل
للفظ بان مبطل عندنا بل وعندنا بل وعندنا بل وعند الامام

احمد والامام الشافعي في اصح قوله فوجب ان يكون المقدم مثله
في البطلان الثالث ان قوله اشار اليه في المتن من زخرف القول
اذ ليس فيه ذكر قول خواهر زاده فضلا عن الإشارة الى تعليله
والذي ذكره في المتن يشير الى بطلان ما ذكره هذا الى صحة
حيث قال فمن كان وجهه الى الجهة التي توجه الامام اليها
اي وجهها خارج الكعبة وهو اي الموضع عن يمينه او يساره
وتقدم عليه بان كان اقرب الى الحائط من الامام فهو غير صحيح
لتقدمه فهو في معنى من جعل ظهره الى وجه الامام انتهى فانظر
كيف حرف هذه الجملة الاخيرة فنعكسها عكسا فاسد فقال فهو
في معنى من جعل وجهه الى ظهر الامام فيعود بالله من الضلال
الرابع انه اذا كان العبرة للتأخر الذي في المأموم المصلي
الى الكعبة وجب ان يكون الصلاة في مسيلة السؤال صحيحا
لانه متاخر رتبة قوله ولا يتصور في هذه الصورة ان يكون اقرب
اليها من امامه لان جهتهم فيما متحدة فاذا لم يكن الامام اقرب
اليها منهم لتقدمه الذي في التساوي حاصل كيف ما توجهوا
كيف لا وقد صرح في الرابع بان الصلاة في الكعبة جنب اخر انتهى
فلا يقاس عليها الصلاة خارجها فتنبه لها اقول هذا ممنوع
من وجوه الاول ان الصورة التي اشار اليها هي ما اذا كان الموم
ظهره الى وجه امامه في الكعبة ولا شك انه اقرب فيها الى
جهة امامه منه اذ هو بينها وبينه فغني تصور هذه الاقربة
من فساد التصور بالاستبهة عند من له ذوق فضلا عن ان يكون
له ايضا حساسة صحيحة ثم كيف يصح لغير التصور المذكور قد
ذهب الجمهور بل الكل الى بطلان صلاة من جعل ظهره الى وجه
الامام في الكعبة خارجها ولو كان ذلك التصور متشفا البتة
طاجري فيها خلافا لعدم جريانها في القطعيات الثانية
ان تعليله يعني ذلك التصور بان جهة الامام والموم فيها
متحدة مكابرة لا يقول بها جاهل فضلا عن شيخ الاسلام خواهر
زاده اذ دعوى الاتحاد للجهات فيها لا يحق حوله قوله بالصحة
في تلك المسئلة نظر الى التأخر الذي في الموم عن الامام

فاذا ورد عليه ان اعتقاد الموت خطأ امامه في القبلة فانه من صحة
الاعتقاد كما في صورة اشتباه القبلة بحيث بان اعتقاد الخطأ ههنا
مفقود لان كلامها مستقبل لجزء من الكعبة بخلاف مسيلة الاستب
وهذا كاف في دفع ذلك لا يرد عن القائل بفسحة المسيلة المفرد
فيها القول بخواتم زادة وهو في غنى عن دعوى تكذيبها الحسن
الناس ان قوله لتقدمها لرتبي لا يصلح علة لدعوى الحاق الحق
فان الحسن شاهد بتقدم الامام مرتبة على الموت اتفقت حجة
او اختلفت الرابع ان قوله بالنسبة اي حاصل كيف ما توجهوا
لا يصح تفريعه على التقدم الرتبي للامام اذ المفعول عليه
كون الموت متأخر عنه لا انها متساوية في الجهة وعند
هذا ينسد لسان الحالجات مشقة وجبت مغربا شتان بين
الخامس ان قوله كيف لا وقد مر في السراج بان الصلاة في
الكعبة جنس اخر انتهى لا يجدي في دعوى تساوي الامام والقبلة
الحاغل ظهرة الي وجه امامه في الجهة لان كون الصلاة في
الكعبة جنسا اخر لا يوجب ذلك بل لا يلا يلا السادس
ان قوله فلا يقاس عليها الصلاة خارجها مسلم اما اول
فلان انواع الصلاة في الكعبة مقبلة على القبلة خارجها
لا العكس كما نص على ذلك الزركشي في الخادم بل ذكره من علمنا
الاتفاقي في عبارة ابنان حيث استدل بقوله تعالى بصحة الصلاة
في الكعبة مطلقا بما هو متها قوله وان هذه الصلاة تمت في
فكان من صلي خارج البيت المسجد وهذا لانه مستقبل
القبلة من الكعبة وذلك هو الشغل لان استيعابها ليس يمكن
انتهى وهو ظاهر واما ثانيا فلاننا لو سلمنا هذا الايضنا بل
ينفعنا في صحة الصلاة المذكورة في السؤال لان صلاة المعتقد
فيها صلاة في الكعبة قال في التوير يصح فرض وتغل فيها
وفوقها وان كره الثاني منفرخ او جماعة انتهى وعلى هذا في قوله
فتنبه له من قبيل الحرف للتحقق بالظلف والله المستعان وتنبه
لهذه الدلالة على الصحة في صورة السؤال ما ذكره ايضا في
قوله واما ان يكون الامام داخلها او امامها خارجها بان

في قوله

يخلق

بان يخلقوا حولها من كل الجهات فهذا جائز مع الكراهة اما
الخوار فلقد ربه اليها منهم المستلزم تقدمه حيث ان الجهة
داخلها واحدة واما الكراهة فلا تستلزم عليها ومحل
الشاهد في هذا حكمه بان الجهة داخلها واحدة مع
ان الامام والمؤمن ليسوا كلهم فيها بل الامام فقط فوجب
ان يكون الكعبة عنده متحدة بالجهة مع اختلافهم بالرض
والخروج وهو المطلوب ثم ان حلية على تلك الصلاة بالكراهة
لا تستلزم في محل المنع بان لا ليس الاستعلاء مطلقا موجبا
للكراهة فقد ذكر في المحيط البرهاني ما نصه فان بعض
مشايخنا رحمهم الله وانما يكره ان يكون الامام وحده
على الدكان او وحده على الارض اما اذا كان بعض القوم
مع الامام فلا بأس به وذكر شيخ الاسلام المصنف في بخواتم
زادة فيما اذا كان القوم على الدكان انما يكره على رواية
اذا لم يكن للقوم فيه عذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجهة
يقومون على الدكان والامام على الارض ولم ينكر عليه
احد من الائمة لصيق المكان وحلي عن شمس الائمة الخلو
نظير هذا الى اخرها اطال به فصلا سادن الكعبة فيها
لعذر الحايبة ما فيها وصلاة البناء من الخدام لعذر المشقة
بالترول من الكعبة للصلاة خارجها ثم الرجوع اليها ليس
استغلاما حينئذ مكرها والله اعلم قوله واما ان يكون
الامام خارجها والمؤمن داخلها فلهي صورة السؤال عكس
التحقيق لها وهي باطله لكون الموت اقرب اليها من امامه
المستلزم تقدمه عليه اقول هذا من رجوع على ما قدمه
بالابطال وهو غير مقبول فقد جعل تقدم الامام رتبة
وتأخر الموت عنه لذلك كيف ما توجهوا موجبا لصحة
الصلاة في الكعبة وعلى ذلك فالمصلون في الكعبة
مقيدون بمن هو خارجها متأخرون الرتبة عنه بالضرورة
والكعبة متحدة بالجهة بالنسبة اليهم فهم لو كانوا اقرب
الى جهة الامام او تقدموا عليه فيها بالفعل ينبغي ان يصح

عنده صلاتهم لكون الامام متقدما عليهم حكما باعتبار رتبته
وعلي هذا الاعتبار عنده المداير فانظر كيف اماله الهوى عنه
لنصرة النفس والغلبة على الاقران مع ان الحق احق ان يتبع
فتسال الله التوفيق لنا وله اجمعين قول لا يقال انهم
في غير جانبهم كما تقدم وهو جائز اتفاقا لاننا نقول قد تقدم
ان الجهة فيها واحدة فجلها تهم كلها هي الجهة التي استقبلها
الامام ضرورة كما تقدم على الامام فيها متحقق اقول لا شك ان
ان السؤال المسار الى ضعفه بقوله لا يقال هو في غاية القوة
لا يتنايه على ما يوافق الحس والمنقول عن الجاهل العميق وغيره من
ان الكعبة ذات جهات وان الموترارة توافق جهته جهة امامه
وتارة تخالفها وان التقدم على الامام يجعل الموترارة الى وجه
امامه او اقرب بيته الى جهة امامه يفسد صلاته دون سائر
الصور المتقدمة تفصيلها ولا ريب في ان جوابه بان الموترارة فيها
اقرب الى جهة امامه منه فيكون متقدما مردود بقوله ان التقدم
الذي للامام يوجب التأخر للمؤمن كيف ما كان واما قوله بالتقدم
على الامام فيها متحقق باطل لانه ان اراد بالتقدم التقدم الحقيقي
فالحس يشهد بانتفايه لان المقترنين فيها كانوا متوجهين الى
جهة الشام واليمن وامامهم متوجه خارجهما الى جدار القبلة وقد
علم ان التقدم لا يتأتى الا عند اتحاد الجهة وهي ههنا مختلفة وان
اراد بالتقدم الحكمي وهو ان يكون الامام اقرب الى جهة امامه
منه فهو ظاهر انتفاضه وان رتبة الامام التقدم على الامام مؤمر
كيف ما توجه الامام مؤمر وهو في الكعبة عند جواهر زادة فليكن
والامام مؤمر في صورة السؤال ليس اقرب الى جهة امامه قوله
اذ لا يخفى على ذوي العقول ان الحال في الشيء اقرب اليه من
القرب اليد بل اقرب من محاذيه اقول هذا التعليل لدعوى
لزوم الاقرب بجهة الامام لكل من اقتدي به داخلها
وهو فاسد لان الكلام في جهة الامام وهل يصح لعاقول
ان يجعلها صاحبة الحلول فيها وهو عرض والحلول لا يكون
الا في الاجسام ولين اراد بالجهة الجدار المعقول فيه فدعوى

الحلول

الحلول فيه باطل بطلانا بينا اذ لا يكون الا بدخول المؤمن فيه نفسه
وكانه يوم ان جهة الامام المصلي خارج الكعبة جميعها وهما دور
بانهم قد نكحوا على ان الواجب استقبال جزء من البيت بالصديق
كما تقدم عن الجاهل العميق ما يفيد في ذكر العلامة بن شيراز الحفيد
الملا في كتابه بدائية المجتهد وكفاية المقلد ما يعلم منه ان مبنى
الخلاف بين الامام ما كان في غير وجه الصلاة في الكعبة وعلى
مبنى على ان فرض الاستقبال عنده البيت كله وغيره يقولون ان
المفروض استقبال جزء منه ولعل مراده بهذا الكلام ان الصلاة
خارج الكعبة ليس فيها استدبار جزء من البيت فكانه مستقبل
جميعها عند استقبال الجزء المستقامت لعرض البدن والافق قد
استقبلت جميعها حقيقة مما لا يترتب فيه فان المصلي امثلا
الى جدار الباب مستقبل لما يقابله منه فقط اوله ولما وراه من
الجدار الغربي كما يعلم هذا من الخادم الذي ركب في الخوة في الرهات
حين قال فان شطرا الحواز استقبال جزء من الكعبة لقوله تعالى
فول وجهك شطر المسجد الحرام وقد وجدوا الاستدبار غير مفيد
لذا انه بل تضمنه ترك الاستقبال الذي هو شطرا الحواز كما
اذ الاستدبار خارج البيت انتهى وقوله والاستدبار الخ جوب عن
استدلال الامام ما كان لعدم صحة الصلاة في الكعبة باستدبار
بعضها وان لم يطل انتهى واما استقباله لما كان عن يمينه وبسببه
من جدار الباب فلا يصح دعوى استقباله فضلا عن دعوى استقباله
لجهة في المح والركن اليماني قال في المجتبى في باب الصلاة في الكعبة
فان خط الامام فيها يجامع فجعل بعضهم ظهرا الى ظهر الامام جاز
وان كان المقترني اقرب الى حايطة منه لان حايطة كليهما
قبلته لا حايطة صائده ولا يعتد امامه على الخطا بخلاف
مسئلة التي انتهى وتعب هذا في غاية البيان بان هذا
التعليل ليس كافيا لجواز صلاة من جعل ظهرا الى ظهر الامام
لان هذه العلة وهي توجه القبلة وعدم اعتقاد خطا الامام
حاصلة فيما اذا جعل ظهرا الى وجه الامام وقع هذا أصلا فاسد
وكان ينبغي ان يزداد فيه قيد اخر بان يقال لانه متوجه الى القبلة



غير متقدم على الإمام ولا يعتقد امامه على الخط انتهى فليكن
هذا منك على ذكره قد وقع ما عجز به صاحب الرسالة في موضع
ما هو مردود بهذا وإن لم يذكره مرة وما للاختصار على أن
مسئلة السؤال قد منع تأتي تقدم الموت فيها على امامه الخارج
عنها وذلك لأن الإمام إنما يستقبل الجنازة الذي يقابل من جدار
الباب وظاهر هذا الجدار شرقي فلو فرض صلاة المقتدي به
داخلها فتوجه إلى باطن جدار الباب لم يكن متقدما على
امامه لأن باطن هذا الجدار غربي فلم يستقبل جهة واحدة
فلعل هذا من اسباب سكوت المتأخرين ذكر مسئلة السؤال لمن تأمل
وبالله التوفيق قوله وتشهد ما قلناه ما في النافع حيث
قال إذا صلى الإمام في المسجد الحرام وتخلل الناس حول الكعبة
للأخر عبارة المنع فلا شهادة فيه لما ارعاه من اتحاد جهات
الكعبة إذ غاية ما في ذلك بيان أن التقدم متفق عند تعدد الجهة
وأن هذا من تلك الدعوى حتمية يكون شاهد أقوله حيث علمت
أن الجهة داخلها واحدة وهي التي توجد اليها الإمام فجهتهم
متحدة فنبت التقدم وقد قال بان كان أقرب إلى الحائط من الإمام
فعليك به فإنه قل أن تظفر به في كتاب أقول هذا الكلام من خرف
القول فإنه لم يتقدم في كلامه ما يعلم به اتحاد الجهة بل فيه
ما يؤهم ذلك من مجرد دعوة الخالية من دليل المخالفة للكلام
أيمنا ففي الظاهرية أن وقعت المرأة بهذا الإمام يعني في
الكعبة ونفوي الإمام أمامتها فإن استقبلت الجهة التي استقبلها
الإمام فسدت صلاته وإن استقبلت الجهة الأخرى لا يعتد
انتهى ولا شك أن الكعبة لو كانت متحدة الجهات لما ياتي هذا التردد
ولما وجب على المصلي بها التزام الجهة التي افتتح الصلاة اليها
لكنه واجب ففي البذلغ من علي في جوف الكعبة ركعة إلى جهة
وركعة إلى جهة أخرى لا يجوز لأنه صار مستند بجهة الجهة التي
صارت قبلة له يبين من غير ضرورة انتهى واقوة عليه السراج
والجوهرة والبحر العميق فظهر أن غاية غشك به قول الجوامع
زادة بعبارة صلاة من صلى في الكعبة وظاهر إلى وجه امامه

وهذا

وهذا القول لا يستلزم الاعتراف بآخر المأموم حكما عن الإمام
والغا تقدمه عليه فيها وإن كان محسوسا ولا شك أن مطلق
الأقربية أي جهة الإمام لا يجب بطلان صلاة المأموم الأتري
أن من اقتدي بإمام مقام إبراهيم لجعل الحجر الأسود عن يمينه
لأن المسافة بينه وبين جهة امامه وهي جهة الباب أقرب من
المسافة بينها وبين موقف امامه ومع ذلك لا نقول أحد من
العلماء بعدم صحة هذه الصلاة إذ هذه الأقربية مع اختلاف
جهات الموت والإمام وهي غير مفسدة بالجماع وإنما تكون الأقرب
إلى جهة الإمام مفسدة صلاة المأموم إذا كان الموت مستقبلا
جهة الإمام قايما عن يمينه أو يساره وهذا متفق من الصلاة
الواقعة في السؤال وأما قوله فغليك به الخ ففعله لا لعل
قصور نظره إذ مثل تلك العبادة كثيرة الوجود في الكتب قوله
وأما اجتناب المحزون من صحة الصلاة في الحج وهو من البيت
جماعة غير مسلم لنبوت الخلاف فيه أقول نبوت الخلاف فيه لا يصح
سند التمسك لأن الخلاف فيه إنما هو بين الإمام مالك وغيره وأما
علماء زماننا في جماعة من أرباب المذاهب فتفق على صحة الصلاة
في الحج قوله ولو سلم كونه من البيت في بعض الأحكام الخ أقول
حاصل ما ذكره هنا ابتداء الفرق بين البيت والحج بالتمسك بشار
في جميع الأحكام وهو مدفوع بان هذا لا يصلح فارقا فان الفرق
عند الأصوليين يرجع إلى المعارض في الأصل أو الفرق أو السهم
فهو على الأول وهو الذي اقتصر عليه العلماء ينافي بينهم كما قرأه
أبدا خصوصية في الأصل يجعل شرط الحكم بان يجعل من عليه
وعلى الثاني أبدا خصوصية في الفرع يجعل مانعا من الحكم
وعلى الثالث أبدا الخصوصية بين مقار أمثلة كل تعلم من محلها
ولم يجعل أحد من علماء المذاهب في كتب الأصول اشتراك بين الأصل
والفرع في جميع الأحكام شرطا في صحة القياس حتى يفتح فيه بعد
بل لا يصح عندنا اعتقاد ذلك إذ مثل هذا الاشتراك بين شيئين
يرفع الاشتباك بينهما ويوجب الاتحاد فهل ينبغي لقائل أن يقول
بمثل ذلك وأما أقوله ولو سلم كونه من البيت الخ ما أطال به كلام

يوجب الضحك والاستهزاء فلنكف عنان العلم عن التعرض لبطالة
لوصف بطلانه عند من له ادنى مشاركة قوله واما احتجاجهم
بظاهر الآية فهو مع كونه مقابلة للزام بالقرآن العظيم
بما ليس من المقصود منه وإخراج له عن موضوعه إلى آخره
أقول هذا كلام من لم يعرف معنى المغالطة ولا موضوع
اللفاظ ويكفي خبره أن علما نافدا استدلووا في كثير من الكتب
على صحة الصلاة في الكعبة مطلقا فرضا ونظرا أفرادا أو جماعة
بهذه الآية بما فيه كفاية السان والبرهان شرح مواهب
الرحمن قال فيه لبيان وجه الاستدلال بها على ذلك فإن
الامر بالتطهر للصلاة فيه أي البيت ظاهر في صحته ما فيه
انتهى قوله واما كونه صورة السؤال المستعمل على موانع الصحة
من أفراد الكامل مع كونه دعوي بلا دليل لم يقل به جاهل
إلى أقول هذا الكلام لا يصدر إلا عن جاهل موانعها أو مجادل
للفرض الفاسد والعياذ بالله فلنذكرها بعد تقدم الزايط
لمزيد الفائدة وبما أن الغاية لا يتصور العلم أن شرابط القدح
قد جمعها الشيخ زين الدين بن نجيم في هاشم كتابه البحر
عند قول المتن باب الإمامة وهذا الغلط اعلم أن الأول
من شرابط القدح أن لا يتقدم المأموم على إمامه مع اتحاد
الجهد كان مع اختلاف فيها كالخلق حول الكعبة في الثاني علمه
بانتقالات إمامه بروية أو سماع فإن كان بينهما حائل
يشبه عليه انتقالاته لم يصح الثالث اتحاد موقوفهما
فإن اختلفا فكما إذا كان بينهما نفر أو طريق واسع أو واسع
ضيق في الصلح المصحح والمصدق كان واحدا وإن تناحدا
وفتأوه فليحق به الرابع بنية المأموم الاقتداء به مقارنة
لتكبيره الافتتاح فإن تأخر ثم يصح الخامس أن لا يكون
حال الإمام أدنى حال من حال المأموم في الشئ بطور الأمانة
فإن استعوز أو كان حال الإمام أعلى من وقفا صلبه عند قوله
وفسد الخ السادس مشاركة الإمام له في الأركان فإن سبقه
الإمام بركن ولم يشاركه فيه لم يصح ذلك الركن السابع عدم

محاذاه

محاذاة الإمام له نوي إمامه إمامتها الثامن علمه بحال إمامه
من إقامة أو سقوط أو اقتدي بإمامه لا يعلم أنه مقيم أو متساقط
لم يصح التاسع أن يكون بحال يصح له الدخول في صلاة إمامه
بنية فلا يجوز بنا فرض على فرض آخر العاشر صحة صلاة إمامه
هذا ما ليس جمعه من كلامهم ولم أراه مجوعا انتهى بلفظه كذا
وجدته بخط الشيخ عبد الكريم القليلي مفتي مكة وهو نقله
من خط المصنف على هامش مسودة وقد فتح الله بزيادة حاري
عشر وهو نية الإمام المستخلف بفتح اللام اقتداء القوم به لا أنه
لا يصير إماما مالم ينو الإمامة باتفاق الروايات كما في حاشية
الاشباه السيد أحمد الحلي مفتي العراق إلى معراج الدراية وثاني
عشر وهو اتحاد صلاتيهما في وصفه الفرضية أو التفيلية ووصفي
الأداء أو الفضا فلا يصح اقتداء مود بقاض ولا عكسه لا مقتل
بمفترض ولا عكسه وثالث عشر وهو اتحاد صلاتيهما في السبب
فلا يصح اقتداء مصلح بظلم الجماعة بمصلح ظلم الخبيس وهذا مبني
على أن التاسعة في خصوص بنا الفرض على فرض آخر لا اقتداء
في الظاهر بمن يصلي العصر وعكسه ولا اقتداء بغيره في الفاروق
رابع عشر وهو عدم اعتقاد المأموم خطأ إمامه في القبلة
وإن كان إمامه مصيبا في نفس الأمر كما إذا صلى عند الاشياء
مقتد يا آخر مثله مخير بين ثم بعد الفراغ زال الاستشابه وظل
له صلاة إمامه إلى جهة غير جهة تحريره وهذا ليس بداخل
في العاشر فإن صلاة الإمام في هذه الصورة صحيحة لكونها
إلى جهة تحريره وهي قبلته وإن لم يصح اقتداء المأموم به لكونه
يعتقد خطأ ووهو كسخط لذكر موانع الصحة التي أدعى صاحب
الرسالة وجودها في صورة السؤال عني عرف الناظر خلوها
من واحد منها فضلا عن جميعها وهي أربعة عشر الأول تقدم
المأموم على إمامه في جهة الثاني جهله بانتقالات إمامه
الثالث اختلاف موقفها الرابع تأخير المأموم نية الاقتداء
للمأ بعد الخمسة الخامس كون الإمام أحسن حالا من المأموم
فلا يصح اقتداء الرجل بالرجل الثاني ولا أخني ولا صبي ولا فقار

بامام السادسة عدم مشاركة الامام مؤملا مامه السابع محاذاة امارة
بشرط المحاذاة المذكورة في اكثر وغيره الثامن جهل بحال امامه
من اقامة او سقوط التامع عدم صلاحية الامام لبنا المأمور صلته
على صلته العاشر فساد صلاة امامه الحادي عشر عدم نية
الامام المستخلف الامامة الثاني عشر اختلاف صلاة بينهما في صفة
الاداء او القضاء الثالث عشر اتحاد صلاة بينهما في سببها الرابع
عشر اعتقاد الامام بطلان صلاة امامه في صورة التخي
عند الاستتابة في القبلة وانت خبير بان الصلاة المذكورة
في السؤال ليس فيها مانع واحد من هذه المذكورات فضلا
عن جميعها هذا مع استيفائها للشرايط ايضا فوجب ان يكون
صحيح كما مر عن غاية البيان قوله علي ان صاحب المذهب
قد صرح هو واصحابه بان لا يجوز لاحد ان يأخذ بقول من اقوا لنا
الا ان يعلم ماخذنا او ادلتنا اقول في هذا امر منها ان مرادهم
بذلك لا أحد من فيه اهليه العلم بادلته وهو الذي يلبس رتبة
الاجتهاد في المذهب واما من لم يكن في ملك الرتبة فلا يصح
ان يكون مراد العلم بالتقليد كلف لا وعدم العلم بالدليل ما هو
في تعريفه حيث قالوا هو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله
قالوا اما اخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد ووافق اجتهاد
القابل لان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد لتوقعها على معرفة
سلامته من المعارض بناء على وجوب البحث عنه وهي متوقعة
على استقراء الادلة كلها فلا تقدر على ذلك الا المجتهد وقد رافق
ايتمنا على ذلك المقالة للامام الشافعي كما ذكره الزركشي
في الحاشية وعبارته وقد كان الشافعي ينهي عن تقليد وتقليد
غيره كما نقله المزي في حيا والاختصاص سيما والخلاف في تقليد
الميت مشهور وقد قال الشيخ ابو علي السرخسي وغيره لسنا مقلدين
للسياقي وانما ناملنا ادلة وفقدنا هاراجحة على ادلة غيره
وادعي الاستناد ابو اسحاق الاسفندي بنى ان اصحابنا السوفيين
للسياقي لانهم جمعوا شروط الاجتهاد المستقل وانما ينسبوا
اليه لكونهم سلكوا طريقه في الاجتهاد وقال ان ذلك هو الصحيح

واليه

واليه ذهب المحققون انتهى وقد مثل الذكر في بحر الاصول للمجتهد
المقتضب لابي يوسف ومحمد وادان الاجتهاد المقيد بشان اصحاب الوجوه
الذين لهم اهلية التخي والتخييج انتهى وقد ذكر ابن كماليا
في رسالة له بعض من كانت فيه اهلية التخي والتخييج من علماء
فانظرها ان شئت وذكر الحافظ السخاوي في معجمه في ترجمة
المحقق ابن الهيثم انه لو عاش لكان مجتهدا مطلقا قوله
ثم بعد النبي والي فالاستدلال بقول الامية بصحة الصلاة في
خوف الكعبة بالاية ليس في موضع لا يندرج تحت ان يراد الاثر
او النقل كما عليه الاكثرون والدليل مني نظر في الاحتمال بطلان
الاستدلال اقول وقد تقدم الغرض الى امتناعي كتبهم الاستدلال
به على صحة الصلاة فيها مطلقا كما في غاية البيان والبيان
ولندكر الان وجهه فنقول بعون الله لا شك ان الركوع السجود
بمعنى المصلين كما في تفسير القاضي البيضاوي وهو جمع محايي
بال ولا عهد خارجيا وقد ذكر علماء اونا في كتب الاصول ان الجمع
المحايي كذلك من ادوات العموم بل ادلهها قالوا وهو
حجة لان ابابكر الصديق رضي الله عنه حين اختلف جماعة
بعد النبي صلى الله عليه وسلم في الخلافة فقال الانصار منا
امير ومنا امير اجتمع عليهم بقوله عليه الصلاة والسلام الامة
من قريش ولم يذكر احد محل الاجماع ولان الناس قد
اتفقوا على صحة الاستسنا منه وهو بعلم العموم كما في جمع
الحوال مع وغيره وذكر وان دلا لته على كل فرد من افراد الام
بالمطابقة دلا لة قطعية فمن جملة افراد الصلاة فرضا
ونفلا بافراد الجماعة فلا معنى لنظر في الاحتمال قوله
وعلى فرض صحة الجماع على العموم لقائل ان يقول بصحة الجماعة
فيها او حولها الجماعة التي لا مانع من صحتها اقول فنقل
بهذا ولا يصح صورة السؤال لانها صلاة توفرت شروط الصحة
فيها وانتفت عنها الموانع فوجب ان يكون صحيحا كالوكانت
خارج الحقيقة كما مر نحو غاية البيان وقوله ان اصل
المتفق عليه عندنا اذا اجتمع المانع والمقتضي قدم المانع الى

اقول هو ولو كان متفقا عليه لم يقولوا بانهم مطرد اذ قد خرج عنه
اشياء كما في الاشياء والنظائر ولو فرض كونه مطردا لايضا
ايضا لان صورة السؤال لا مانع فيها ولا مخطوئ قول
عليه انه لقابل ان يقول سكرت الائمة عن هذه الصورة لبداهة
المنع فيها من غير شبهة اقول هو ممنوع بل البداهة
ثابتة للجواز من غير ريب كما يعلم مما تقدم قوله وتخصيص
الذكر للصورة الثلاث لرفع ما عسى ان يتوهم ما تقدم من
كون الصلاة في الكعبة حبيبا اخر اقول قد تقدم ما فيه كفا
لرفع الاستدلال بمفهوم المخالفة من التخصيص المذكور
فلا حاجة الى اعادته واما قوله ما تقدم الخ فلا يجدي
تفعلا لانه قد مر في كلامه تسليم ان صورة السؤال من جملة
صور الصلاة في الكعبة فيجب ان يسلم صحتها لو كان سائما
من التعصب قولنا ولو قال قابل ان عدم ذكر الائمة لهذه
الصورة وعدم تعرضهم لها في كتبهم لمعتبرة من عهد
الصحابه رضي الله عنهم ثم من بعدكم من المجتهدين ثم و
اليوم من هذا اجماع منهم على المنع لا يبعد اقول هذه الجازفة
من ابن له احاطه بالمذاهب الاربعة فضلا عما كان في عهد
الصحابه رضي الله عنهم حتى يقول هذا فان الله وانا اليدهم
راجعون ولا يخفى ان صورة السؤال قد نص السافعية على جوارها
ولو نسبت الى مطالع البغية المذاهب لربما وجدت فيها
ما يوافقها قال الشيخ ابن حجر في التحفة فيما اذا كان الامام فيها
والماموم في خارجها والعكس مانعه اما لو كان الذي فيها
الامام فلا حجر على الماموم او الماموم امتنع بوجه لجهة امامه
لتقدمه عليه في جهته انتهى وقوله امتنع جري على الاصح
ولا فقد حكمي الزركشي في الخادم فيه خلافا وعبارته قوله
ولو وقف الامام في الكعبة والماموم خارجها جاز وله التوجه
الى اي جهة شاء ولو وقفنا بالعكس جاز ايضا لكن لو توجه
الى الجهة التي توجد فيها الامام عدا القولان لانه حينئذ
لا يكون سابقا على الامام انتهى وقوله سابقا اي مقدما وعلم

منه

منه ان الاصح البطلان وقد اطلق ذلك وينبغي ان يكون موافقا
ما اذ لم يقصد من كان خارجها استقبال الجدار الذي استقبله
داخلها بل قصد استقبال الجدار الذي خلفه فينبغي ان لا يصح
انتهى وعلى هذا فصورة السؤال عند صحاحه بلا خلاف لان توجه
المقتدين فيها الى غير الجهة التي استقبلها الامام ثم ان زعمه انتمار
الناس من زمن الصحابة الى الان على عدم الاقتداء من باطن الكعبة
لمن كان خارجها مخالف للمجسوس فان خدام الكعبة والبناءين لم
يزالوا على الاقتداء كما في صورة السؤال وكان من جملة الخدام الشيخ
عمر الرسام الحنفي احد تلامذه القاصي علي بن جابر الله ابن ظهير
الحنفي وله منه اجازة وكان ذلك يراي من علماء الحنفية وغيرهم
في تلك الازمنة او سمع ولم ينقل بحدث احد منهم بان الحقيقة
لا يقولون بصحتها وهذا ما تنويع الدواعي على نقله لكان عدم
الوجود ان قائما مقام عدم الوجود وقد اتفق في مشاهد صلاتهم
في سطح الكعبة مستقبلين جهة غير جهة امامهم وشاهد ذلك
من كان معي في جبل ابي قبيس ثم ان صاحب الرسالة قد ذكر
بعد هذا الكلمات مستحجة قد تقدم ما الكفي في دفعها فلا حاجة
الى تصديق الناظر لها قولنا واما المتوفقون لعدم الذكر
بنا على قاعدة لا ينسب الى السالك قول ليس في موضعه الى اخره
اقول هذا المبني لم يكن بسبب التوقف بل بسببه هو ان المتوقف
كان محجورا عليه من قبل السلطان في ان لا يفتي الا بالمنقول
لان الظاهر من حال السائل غالبا ان لا يسأل الا عن صرح
المنقول لا عن ظاهرة المستفاد من العمومات والاطلاق
ومنع من التخييل على الصواعد ما ذكره ابن نجيم من عدم
جواز الافتاء بالقواعد والاضوابط لانها ليست كلية
والمستفتي انما استفتاه عن خصوص المنقول كما مر وكان
حقه الوقوف ولو اطلق له السلطان في الجواب وطلب
منه السائل كتابة ما يظهر له من منطوق كلام علمائنا
او مفهومه سواء كان المنطوق والاعموم او اطلاقا
وكان المفهوم مفهوم موافقا او مخالفا لم يكن مستقفا عليه

فات

ثم ان ما ذكره ابن نجيم من عدم جواز الافتاء بالقواعد والضوابط
يتعين حمله على ما اذا وجد من المنقول ما يخالفه ضرورة
ان دلالة القواعد على ما دخل تحتها من قبيل دلالة العام
او المطلق ولا شك ان المنقول في خصوص الوافعة المستفيضة
فيها من قبيل الخاص وهو مقدم كما هو معروف في الأصول
كما ان مفهوم الموافقة مقدم على مفهوم المخالفة كما ان
المنطوق مقدم على مفهوم المطلق فقه قول ولا شك
ان سكوت ائمة المذاهب اجماعا منهم على منع غير المذكور
اقول قد تقدم ما يدل على ان هذه مجاز فقه قد ذكر
مسئلة السؤال الشافعية وهم من الايمه وتبين دعوي سكوت
ايمتنا عنها ممنوع لان في نحو اطلاق الواو الحجة كفاية
في الزكركها وعلى تسليم سكوت ايمتنا عنها فما هو الاضواء
من مقابلتها قول وكيف وقد التزم الأصوليون ذكر
ما يجوز بلاحلاف ومع الخلاف وسكوتهم عن الممنوع الخ
اقول لا دخل لهذه المسائل بالأصول فانه علم يجب
فيه عن الادلة لا عن الفروع كهذه المسائل فاهل الأصول
ان ذكروا شيئا من المسائل الفروعية انها هولي تقرب
فهم ما يوسسونه من القواعد وليس شيء من هذه المسائل
مذكور في كتبهم ما ذكره هذا اما جهل او جهل الاعراب
على الناظر حتى يميل نفسه لما جبلت عليه النفوس من
الغريب قول ضرورة ان الفسحة العقلية ثلاثية
صحيحة باطل ومختلف فيه وهذه الصورة ليست من
المختلف فيه فتعين كونها من الباطل الخ اقول
سلمنا انها ليست من المختلف فيه لكن من أين يجب ان يكون
من الباطل ولم يكن من الصحيح والحال ان قسم الصلاة
في الكعبة متنوعة الى صورة صحيحة وباطلة كما مر معضلا
وقسم الصلاة خارجها كذلك فان من تقدم على الامام او كان
اقرب جلا جهته منه كانت صلاته فاسدة بخلاف غيرها
فانها صحيحة والعقم الثالث وهو ما اذا كان الامام داخلها

والمامور

والمامور خارجها صحيحة وفي صحة الا اذا استتبه حال الامام
على احد من بعد عنها هي حبيبة فاسدة فاذا كانت هذه
الصور الثلاث منها ما يصح ومنها ما لا يصح فمن أين يجب
ان يجب ان يكون الصور المسكوت عنها وهي صورة السؤال
لوسم السكوت عنها ممنوعة ما هذا الا تخم فاسدة قوله
قلنا تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ما عداه ليس بمطروود اقول
قد انطق الله بالحق الذي نص عليه القهستان في معزو والى
النهاية لكنه ما وقف عنده ولو وقف عنده لما سأل له الاستدلال
بذلك السكوت لومة دعواه قوله ثم بعد فراغ من هذه
الرسالة بلغني ان بعض العصر من ادعي جواز صحة الافتاء
في الصورة المذكورة واستدل على ذلك بكون الكعبة من
المسجد وعلمه بعدم استتابة حاك الامام وربط له بجوان
اقتدا من في السطح بامام المسجد وعكسه فبالتشريع
اي استتابة في صورة ما اذا كان اقرب الى الكعبة من
امامه وهو في جهته والاجماع على بطلانها وما اذا كان
داخلها وظهرة الى وجهه امامه وكان القياس على رجم هذا
العامل ان يحلها بين صورتين على الصحة حيث لا يشبه
حال الامام فيها اقول تلك المقدمات هي ما يتبع به الصحة
في صورة السؤال اذا جرت على الترتيب المشرع في باب القياس
ولا يسعد الاستسليم اما ان الكعبة من المسجد في حكم الاقتدا
فيدل عليها ما ذكره الذي يلحق في التبيين والحق الرايق والنهر
القايق والبحر العميق وشرح نظير التنزيل المقدسي وما يطول
لغزاة من شرح النفاية وغيرها طبق ما مر عن الدرر
والغفر فانه لو لم تكن الكعبة من المسجد في حكم الاقتدا
لما صح اقتدا من كان خارجها بامام داخلها لكنه يصح
لانصوا عليه فوجب ان يكون من المسجد واما ان عدم
استتابة حال الامام على المقندي من ذواعي الصحة
فقد تقدم من النقل ما يفيد واما ان الاقتدا من
سطح المسجد بامامه دال على الصحة في مسئلة السؤال

فهو بفحفي الخطاب واما قوله في البيت شعري الخ فندل على
فساد السمع فان فساد صلافة من تقدم على امامه اذا
كان اقرب لاجتهده منه داخل الكعبة او خارجها ليس
لاجل عدم الاستنباه بل لقيام مانع من الصحة وهو
على الامام او فقد شرط من شروطها وهو ان لا يتقدم عليه
كلام مغرور الى حاشيته اليك واما في كتب كثيرة وليكن
هذا اخر هذه الاسطر التي رقت لبيان الحق ان شاء الله
تعالى في صورة السؤال ولحمد لله الكبير المتعال وصلي الله
على سيدنا محمد وال وصحبه خير صلوات وعلى التابعين
لتهم باحسان الى يوم الدين ويحاجهم ان توسل ان يجعلني
واحباير منهم وفيهم في الدارين برحمه ارحم الراحمين
وكان انبتها سويديها في سبيل كلبه احدا منا اهل الذر اسيد
المصطفين الاحياء فكان فيهم من سبى لستيتها ايضا
بالمناهل العذبة في تحقيق مسايل الصلاة في الكعبة
اذاق الله المنصفين حلاوة معاريفها ووفق للصواب
في فهمها معانيها ثم يسر الله بتبيينها

في محالسن المدينة اخرها الى عشر

شهر رجب الفد
فلله الحمد اول و آخر اكتب
هذا جامع الفقير
حسن بن علي



وكتب له مفتي المدينة الحنفية على هذه الرسالة ما يخصه بعد
والتمنية قد رقت على مساله صلاة اهل المصلى في الكعبة والكونية مستند
متموجها الى غيرهم الامام والامام خارجها في صحتها انما فاسد
فانزلوا له التوفيق اما المتوقف لغاية صحة عدم وجود ان النفس الصريح
ان لا يكون عليه ان التعويض معدومة والخلافة مبرورة والتمناط موجود
على اننا لو قلنا ان صحة الكعبة المذكورة منه هو علمها في المعون لما ايسر بالمالا انه
قد علم ان الصلاة انما هي الفرصة والمو الى ان السار ولا مستند لذلك ليعلم

الكافي ثم قال في الاختيار في تحليل اذا صبح الامام في المجد الحرام تخلق الناس حول الكعبة
وصلوا بصلواتهم ومن كان الى الكعبة او غيرها من صلاته ان لم يكن في جانيه انتهى وتوابعه
فقال اذا تقرر ذلك فقولوا واذ صبح الامام في المسجد الحرام اي خارج الكعبة لان الاقارب
يترك احكامها على العرف او لو مثل الكعبة لما احتج الى الصلاة فيها باب وقرب
تخلق الناس حول الكعبة اي حولها واولها وقوله ومن كان الى الكعبة اقرب جاز من
هذا انه ان لم يكن في جانب امامه اي الى صولها اي في جانيها كانت الصلاة في الهواء
فانزل جرد من اجزء صولها بيدا في المصلى هو قبلته فاد الاستقبال لله الحزن ولم
لجود المذكور بحسب يكون ظاهرة الى وجه امامه عارث صلاته سواء كان ذلك الحزن
داخل الكعبة او خارجها ولا يشترط كونه خارجا عن الكعبة اي صولها او لا ما بل بسبب وقوع
في موضعها لصدق عليه ايضا انه خارج عن صولها اي عن الكعبة الذي يستقبله في الحرم
استقبالا جمع اجزاء صولها كما هو معلوم بل غاية في الصحة استقباله في صولها وقد
حصل من صولها داخل الكعبة مستقبلا احدى الجهات الثلاث فقد استقبل خرد من
صولها وكان لمتميز من صولها خارجها مستقبلا لاهلها سواء بسواء في صولها
الموصوف في صولها في صولها المستوف في صولها المستوف في صولها المستوف في صولها
لا اذ قال فلما انما هو بالصلوة في صولها المستوف في صولها المستوف في صولها المستوف في صولها
باصحته فقد سلك بهدج الصواب الى صولها المستوف في صولها المستوف في صولها المستوف في صولها
ولا يه والاعمال الحق من الاستنباه والكتاب